سرير عبد الله امينة، بوبصلة امينة

تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية التأثير الإقليمي و الدولي

الملخص:

لقد شهدت العديد من الدول العربية مطلع عام 2011 ثورات شعبية تمثلت في مطالبات بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتداول السلطة، تمخض عن بعضها تنحي رؤساء دول و إسقاط أنظمة حكم ، وفي الحالة الليبية لم يتم التحكم في مسارها، فكانت أزمة سياسية وأزمة إنسانية، بحيث تصاعدت إلى مستويات عليا من العنف المسلح، مما استدعى اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي والعربي، تحركت على إثره الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي و منظمة المؤتمر الإسلامي و الإتحاد الأوروبي و مجلس حقوق الإنسان، ثم استتبعه اجتماع لمجلس الأمن الدولي لمناقشة خطورة الأحداث في ليبيا و تفاقم القمع الممارس على المدنيين المطالبين بالتغيير.

الكلمات المفتاحية: أزمة ليبيا، التدخل العسكري، حلف شمال الأطلسي، - اعادة بناء الدولة.

Serir abdellah amina, boubasla amina.

NATO INTERVENTION IN THE LIBYAN CRISIS - REGIONAL AND INTERNATIONAL IMPACT-

Abstract:

In the beginning of 2011, many Arab countries witnessed popular revolutions, which were demands for democracy, respect for human rights, and the transfer of power, some of which resulted in the removal of heads of state and the overthrow of regimes. To the highest levels of armed violence, which attracted the attention of the international, regional and Arab community, followed by the United Nations, the League of Arab States, the African Union, the Organization of the Islamic Conference, the European Union and the Human Rights Council, then a meeting of the UN Security Council followed to discuss the seriousness of events in Libya and the exacerbation of the repression against civilians demanding change.

keywords:Libya crisis; Military intervention; North Atlantic Treaty Organization (NATO); Rebuilding the state.

تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية التأثير الإقليمي و الدولي

NATO INTERVENTION IN THE LIBYAN CRISIS - REGIONAL AND INTERNATIONAL IMPACT-

سرير عبد الله امينة(*)

أستاذة محاضرة "ب"، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس

بوبصلة امينة (**)

أستاذة مساعدة "أ"، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس

مقدمة:

شهدت بعض الدول العربية انتفاضات و احتجاجات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة و هذا للمطالبة بالديمقراطية، و المشاركة السياسية و التداول على السلطة، و ليبيا عرفت أيضا موجة من المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية أحدثت تحولات و تغيرات كبيرة في طبيعة الدولة الليبية، حيث انزلقت تلك الأحداث إلى عنف و صراع مسلح مازال لحد الساعة.

و في خضم العنف الذي ساد الثورة الليبية لم تقف الدول-العربية أو الغربية- مكتوفة الأيدي للتنديد بما آلت إليه الأوضاع في ليبيا، و هو ما جعلها تطالب بالتدخل الفوري لحماية المدنيين، ما أدى بمجلس الأمن الدولي إلى التدخل عن طريق

(*)البريد الإلكتروني: « serirabdellahamina@gmail.com »

(**)البريد الإلكتروني: « aminabou22@outlook.fr »

إصدار قرار رقم 1970 (2011)، و إصدار قرار بعد اقل من شهر (2011) رقم 1973 يدعو إلى حماية المدنيين و فرض حظر جوي على المجال الليبي، و هو ما سمح في الأخير للحلف الأطلسي التدخل في الشأن الليبي لأغراض إنسانية.

و عليه لا يزال التدخل يثير جدلا واسعا حول مشروعيته و التداعيات الإقليمية و الدولية الناجمة عنه، إضافة إلى الآثار المترتبة على مستقبل بناء أو إعادة بنا الدولة في ليبيا.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

1-تظهر مبررات اختيار الموضوع من خلال اهتمام الباحثتان بموضوع الدراسة، ومحاولة التعرف على أسباب و مسار الأزمة الليبية و النظام الليبي الذي كان سائدا قبل اسقاطه.

2-التعرف على دوافع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، و ما مدى مشروعية هذا التدخل من خلال القرارات المتخذة و الآثار المترتبة عنه فيما يخص عملية إعادة بناء الدولة الليبية و مستقبلها و التحديات التي تواجهها.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية الموضوع حول مجموعة من التساؤلات و التي تتمثل في:

1-إلى أي مدى ساهم تدخل شمال الأطلسي في حل الأزمة في ليبيا؟

2-ما هو دور حلف شمال الأطلسي في إرساء الأمن و بناء الدولة في ليبيا؟

3-ما هي المعطيات الإستراتيجية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟ و ما أبعاد و أثار هذا التدخل على الصراع في ليبيا؟

4-ما مستقبل بناء الدولة في ليبيا بين المتطلبات الداخلية و التحديات الخارجية؟

منهج التحليل:

تم استخدم النظرية الواقعية و هذا لتفسير أغراض التدخل العسكري الذي شنه حلف شمال بالتعاون مع بعض الدول العربية و الغربية، و هذا بناء على مصالح كل طرف، إضافة إلى اعتماد اقتراب حساسية الصراع.

الفرضيات:

1-كلما كان هناك توتر و تهميش اجتماعي و اقتصادي و سياسي و ضعف في أجهزة الدولة، كلما أدى إلى انفجار الوضع الداخلي في ليبيا.

2-إن التدخلات الدولية في الصراعات لأغراض إنسانية أو لأغراض أخرى كثيرا ما أدت إلى آثار سلبية على المجتمع و الدولة الليبية و زادت من تعقد الصراع.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى معالجة قضية مهمة و رئيسة في أن واحد، و هي الأزمة السياسية في ليبيا و التي تحوّلت إلى صراع مسلح تتفاعل فيه العديد من الأطراف سواء الداخلية أو الإقليمية و حتى الدولية، كما سنحاول إبراز التحديات التي تواجه ليبيا كدولة و التي تحاول إيجاد مكان لها في ظل المعطيات الجيوسياسية على الساحة العربية أو الدولية.

تقسيمات العمل: تم تقسيم العمل إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول: أزمة ليبيا من منظور حساسية الصراع.

المبحث الثاني: تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية بين المطالب و التداعيات الإقليمية و الدولية.

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة في ليبيا.

نتائج الدراسة.

المبحث الأول: أزمة ليبيا من منظور حساسية الصراع

تعاني ليبيا أزمة عميقة و معقدة بسبب تداخل عوامل داخلية و خارجية، الأمر الذي أدى إلى تعدد مظاهر الصراع (قبلي، جهوي، أيديولوجي، سياسي) و تطوره إلى صراع مسلح بين نخب جديدة و أخرى تقليدية، مما أدى إلى توسع القوى التي تملك نفوذ في التأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي.

المطلب الأول: في سياق الأزمة الليبية: الأسباب والأبعاد

ثمة مجموعة من العوامل و الأسباب الرئيسية تتنوع بين عوامل مباشرة و أخرى وسيطة، و ثالثة بنيوية أسهمت بدرجات متفاوتة في تحفيز الصراع المسلح في ليبيا التي هي نتاج لمعضلات مسّت الدولة و النظام السياسي في هذا البلد في مراحلها المختلفة منذ استقلالها في عام 1951 و تمكن تفصيل ابرز العوامل و الديناميات المحركة للصراع في ليبيا بعد القذافي فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة ليبيا

أولا- معضلة اختلال القدرة للدولة الليبية:

و تعني وجود خلل في بنية الدولة، فليبيا تملك نقاط قوة، مثل الجغرافيا ذات الطابع الجيواستراتيجي كممر دولي (خالد حنفي علي،2015،ص72)، سواء تجاه إفريقيا جنوب الصحراء أو ضمن النظام الإقليمي العربي، و منها الجزائر و مصر، و كذلك السودان الغنية أيضا بالموارد، و لهذا فأي فوضى في ليبيا معناه إضعاف غير مباشر لهذه الدول (رابح لونيسي،2016،ص236).

إن الوضع الجيواستراتيجي لليبيا جعلها محل صراع داخلي مرتبط بمصالح خارجية، فهي تعتبر من أغنى الدول في المنطقة من حيث الطاقة، خاصة النفط، فهي رابع منتج للنفط في إفريقيا، و صاحبة أكبر احتياطي له في إفريقيا، ما جعلها محل اهتمام الدول الاقتصادية الكبرى التي تسعى للحفاظ على استقرارها لضمان تدفق النفط(لونيسي،ص235)، و تمركز هذه الثروة في ثلاث أقاليم (فزان وبرقة و طرابلس) و في المقابل تعاني ليبيا من نقاط ضعف بسبب شساعة المساحة و هو ما أدى إلى تخلف و تهميش إقليم الجنوب مقارنة بالأقاليم الأخرى.

و بدلا من أن يكون النفط مدخلا لبناء لحمة بين الأقاليم و السكان ، استغله نظام القذافي على مدار42 سنة ما أدى إلى تعميق اختلال القدرة عبر نسج شبكات زبائينية تتصارع على الولاء له لا الدولة، كما أسس "نظاما جماهيريا" بدون أحزاب أو دستور أو مؤسسات برلمانية ليتلفت من أي محاسبة سياسية قد تفرضها مؤسسات تمثيلية منتخبة، في الوقت نفسه، اضعف المؤسسة العسكرية و حولها إلى كيان متخم بالأسلحة دون كفاءة أو ولاء وطني، خوفا من أن تكون وسيلة للتغيير، و من ثم استطاع القذافي عبر نموذجه للاستبداد المركزي الحر من توزيع القوة المتناثرة أصلا بحكم طبيعة تكوين الدولة، والتي ركزها إما في شخصه آو قبيلته أو النخبة الأمنية المحيطة.

و رغم أن مركزية القذافي مارست تسكينا مؤقتا لمعضلة خلل القدرة لدى الدولة، فان الانتماءات ، سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية ظلت تتوق إلى كسر تلك المركزية الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع الليبي، و محاولة

اقتسام القوة مع قوى الولاءات التحتية، و على ذلك لم يكن غريبا أن تصطبغ الثورة الليبية بصبغة مناطقية في بدايتها رغم طابعها المدني الظاهر، فهي لم تكن مجرد اعتراض فحسب على الاستبداد و التهميش و عدم العدالة تجاه الشرق مقارنة بطرابلس، بل و كشفت مساراتها عن محاولة لحيازة مكامن القوة في الدولة(حنفي، ص72).

ثانيا- النظام الأمني الهجين:

إن سقوط نظام القذافي و معه المؤسسة العسكرية التي انقسمت حول الثورة خلف وراءه تركة ثقيلة من مخازن السلاح الثقيل و الخفيف و المتوسط(تتفاوت تقديراتها بين 20الى 30 مليون قطعة، لغياب الإحصاءات الدقيقة) و المليشيات المسلحة، لم تستطيع السلطة الانتقالية نزع سلاحها و لا دمجها في الجيش الليبي الجديد، إذ تشير التقديرات الغربية إلى أنّ من يحملون السلاح في هذا البلد يتراوحون بين 125 أو 200 ألف شخص، فيما تتفاوت تقديرات أعداد المليشيات المسلحة، حيث تصل إلى ما يقارب من 1700 مليشيا.

ثالثا- الصراع على الموارد:

لم يعزز ظهور النفط، الذي يساهم بأكثر من 90 بالمائة من العائدات الحكومية، بناء دولة متماسكة الأقاليم، عبر إنفاق عوائده بدرجة عالية من العدالة التنموية، فقد سمحت فوائد النفط للنخب المرتبطة بالقذافي بالعمل دون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، و هو ماخلق إحساسا بالظلم من الأقاليم. و خاصة في الشرق و الجنوب، حيث ركز القذافي في التنمية على إقليم سرت الوسط، في حين ساد الفقر و نقص الخدمات الأساسية في الشرق و الجنوب(بولا ميجيا،2012،ص45)، و انعكس صراع الموارد على مرحلة ما بعد الثورة، حيث بدأ أن الشرق يرغب في الموازنة بين ما يملكه من موارد و ما يمكن أن يخصص له في ميزانية الدولة مقارنة مع الغرب، و خاصة و أن المرحلة الانتقالية شهدت اتهامات بالفساد و إهدار للموارد المالية للحكومات المتعاقبة في طرابلس.

رابعا- الصراع على الهوية-طبيعة جماعات العنف وتأثيرها في المشهد السياسي و الأمني في ليبيا:

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط القذافي في ظهور جماعات العنف المسلحة، و إن كانت تلك المرحلة قد وفرت محفزات عدة لهذه الجماعات، و تنامي دورها في المشهد السياسي و الأمني الليبي، سوى أنه يمكن القول إن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام معمر القذافي طوال 42 سنة، لمواجهة التيار الإسلامي أدّت دورا كبيرا في تحوله الى العنف، خاصة في ظل دولة تسهم بنيتها القبلية و طبيعة اقتصادها الريعي النفطي في إضعاف الإسلاميين كبديل سياسي(حنفي، ص102).

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية. وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أنّ الجماعات الجهادية أدّت دوراً ملموساً في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقاً أمام عملية بناء الدولة(علي عبد اللطيف أحميدة،2014، http://archive2.libya-al-mostakbal.org).

خامسا-الأزمة الليبية و خطر تنامي القاعدة في المغرب الإسلامي:

ما من شك أنّ الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فمن الواضح أنّ هذا التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه في منطقة المغرب العربي عموما.

سادسا- الصراعات القبلية و المناطقية و دورها في تأجيج الأزمة في ليبيا:

مع انعدام السلطة المركزية، وتوقّف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بدأ الصراع بالانتشار على نطاق الأمة عدا أشهر قليلة على انتهاء الحرب. اتّخذ العنف أشكالاً مختلفة، تراوحت بين صراعات قبلية على الأرض وطرق التجارة، إلى صراعات مع معاقل النظام المزعومة لتحقيق الاستقرار، والمناورات الفيدرالية وجهود الجهاديين لزعزعة استقرار البلد عموما (كريستوفر شفيتس، جيفري مارتيني، 2014،ص21) .

و من الأسباب الخارجية التي أدّت إلى تأجيج الصراع في ليبيا هي:

1-سياسة ليبيا اتجاه الدول الإفريقية، حيث تم انتهاج نهجين مختلفين الأول هو التعاون مع دول القارة الإفريقية و الوقوف إلى جانب حركات التحرر و الثاني يتمثل في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية.

كذلك تحالفها مع بعض الدول الإفريقية كبوركينافاسو والسنغال و دورها في تشكيل بعض التجمعات السياسية و الاقتصادية كتجمع الساحل و الصحراء.

2-اتسمت علاقة ليبيا مع الدول الغربية بالتوتر لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1969، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا بسبب الاختلاف الإيديولوجي و إصرارها على الوحدة العربية و مناهضة الاستعمار و الكيان الصهيوني، إضافة إلى مواقفها تجاه القضية الفلسطينية و أسعار النفط و منظمة الأوبك.

3-بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت السياسة الليبية تخليها عن برنامج امتلاك أسلحة الدمار الشامل و محاولة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تنديدها للهجمات الإرهابية و تقديم تعازيها للشعب الأمريكي و محاولة عقد مؤتمر دولي حول مفهوم الإرهاب(ياسين فلوس،2017، ص ص 106-111) .

4-تأثير الثورة الإعلامية في تونس و مصر على الوضع الداخلي في ليبيا، و هو ما أدى إلى سقوط النظام الليبي.

الفرع الثاني: أبعاد الأزمة الليبية

1-البعد السياسي: حاول نظام الحكم الليبي السابق طيلة فترة حكمه الترويج لخديعة "الديمقراطية المباشرة" أي ما كان يحلو له نعتها "بسلطة الشعب"، إلا أن الواقع والممارسة تشير إلى حكم المطلق على كافة مكوّنات الدولة. لقد عاني الشعب الليبي من انعدام الحوار والمشاركة السياسية الحقيقة، وتخوين وتجريم الحزبية ، و تغييب دور المجتمع المدني في الحياة السياسية، مع غياب أطر دستورية وقانونية حقيقة وفعالة، ومصادرة الحقوق والحريات العامة وغيرها من مقومات الإصلاح. ومع التعنت المفرط أو التلويح بوعود مكررة وغير جادة.

2-البعد الاقتصادي: كان له دور حاسم في التأكيد و الاستمرار في المناداة بالتغيير في ليبيا، فعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي و الحيوي و الثروات التي تمتلكها الدولة الليبية، التي تعتبر من الدول الريعية لكن مع انحصار الثراء في طبقة محددة، أما أغلبية الشعب تعاني من الإقصاء و التهميش (أحمد علي الأطرش، 2015، ص ص 3-4).

3-البعد الاجتماعي: مع الثورة بدأ الحديث عن وجود الامازيغ و الطوارق ودورهم في المجتمع الليبي (حيث بدأ نوع من النزوح الجهوي و القبلي، و أصبح الإقليم جزءا من الانتماء و الهوية الليبية)، الامازيغ موجودون في الجبل الغربي غدامس و الطوارق في الجنوب و القبائل التبو شاركوا في الثورة في الجنوب و بالتالي أصبحوا جزء من المشهد الاجتماعي. وقد طرح موضوع القبيلة بشكل خاص قضية الفيدرالية، والملاحظ أنه داخل هذا المكون العام يوجد ليبراليون و امازيغ و إسلاميون (سيد أحمد ولد أحمد سالم، https://studies.aljazeera.net)، ومن الملاحظ أن التقاطع بالأساس بين مكونات ثلاثة: قبيلة أولاد سليمان الذين يبرزون بشكل قوي في المشهد السياسي في الجنوب، أما المكون الثاني فهم" التبو"، حيث كانت مشاركتهم قوية في الثورة ولديهم سلاح وقوة عددية إلا أنهم على غير وفاق مع قبائل أولاد سليمان. ويطالب التبو بحقوق مدنية تتعلق بمنحهم الجنسية والرقم الوطني.

4-**البعد الأمني:**يظهر البعد الأمني في الأزمة الليبية من خلال:

-تحويل الانتفاضة إلى نزاع مسلح.

-لاستقرار يشكل تحديا للحكومات المتعاقبة و الحالية.

-انتشار السلاح و المتاجرة به و بروز أمراء الحرب. (عبيد اميجين، 2014، (https://studies.aljazeera.net

المطلب الثاني: الحالة الصراعية في ليبيا – منظور اقتراب حساسية الصراع

-

يشكل الصراع المسلح في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، إحدى بؤر عدم الاستقرار الممتدة و المتداخلة مع صراعات أخرى، سواء باتجاه الشرق الأوسط أو وسط وغرب إفريقيا جنوب الصحراء، و خاصة في ظل امتلاك الدولة الليبية جغرافية جيوسياسية تعمل كرابط بين الصراعات في المنطقتين. بخلاف عوامل أخرى تتعلق بهشاشة الدول، و توافر بيئة إقليمية تتسم بنفاذ الحدود بين أطراف و قضايا و ديناميات الصراعات الداخلية. وما يعقد الصراع الليبي و تفاعلاته الإقليمية و الدولية أنه يمثل نمطا لصراع ممتد رأسيا في البنى المجتمعية بحكم ثلاث متغيرات هي الدين و القبيلة و النفط. (خالد حنفي علي، 2015،ص ص 61- 62)

الفرع الأول: مضمون اقتراب حساسية الصراع

يشير مفهوم الصراع إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تنخرط في تعارض واع مع مجموعات أخرى معينة، وأن كل مجموعة تسعى لتحقيق أهداف متناقضة مع أهداف المجموعة الأخرى وهو في المفهوم السائد يعني التنافس بين عدّة أطراف على تحقيق أهداف غير منسجمة مع بعضها البعض.

والصراع كما عرفه لويس كوسر هو تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، والصراع في تفاعله يمثل أعلى درجة من التنافس، فيمكن أن يجري التنافس على شيء نادر دون أن يدرك المتنافسون أنهم يتنافسون فيما بينهم على ذلك الشيء، دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخرين من تحقيق أهدافهم، ولكن التنافس يمكن أن يتطوّر إلى

مستوى الصؤاع عندما تحاول الأطراف المتنافسة دعم مركزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين غاياتهم أو اخراجهم من لعبة المنافسة (عمار بن سلطان، 2009، ص ص 316-317).

وإذا كان الصراع عبارة عن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين الأطراف(قد تكون أفرادا أو جماعات أو دولا) فإنّ حساسية الصراع هي أن أي مبادرات – سواء أكانت رسمية (دولا أم منظمات حكومية)، أم غير رسمية (منظمات غير حكومية) للتدخل في الصراع ، ينبغي أن تكون مراعية لطبيعة الصراع وسياقه وديناميّاته، بحيث تتجنب زيادة التداعيات السلبية من جراء التدخل، وتعظم في الوقت نفسه التداعيات الإيجابية، وينطوي اتجاه حساسية الصراع على ثلاثة عناصر أساسية (حنفي، ص 67):

- أولا: فهم طبيعة السياق الصراعي الذي يتم فيه التدخل باستخدام أداة تحليل الصراع:
  - طبيعة الصراع، هل هو ظاهري أو ممتد الجذور أم كامن؟.
  - دورة الصراع ومراحله.
  - الأطراف الفاعلة.
  - العوامل المحركة.
- ثانيا: تحديد طبيعة التفاعلات القائمة أو المحتملة بين مبادرة التدخل والسياق الصراعي(عبر فهم طبيعة تأثيرات التدخل في ديناميات وعلاقات الأطراف المتنازعة).
- ثالثا: إعادة تقييم جهود التدخل وتعديلها، إذا خلفت آثارا سلبية على الصراع بإعمال عناصر التخطيط والتنفيذ والمراقبة للمبادرات التدخلية.

اقتراب حساسية الصراع باعتباره أحد الاتجاهات الحديثة في التعاطي مع الصراعات الداخلية، فهو نتاج لتقييم تجارب التدخل الدولي في الصراعات، لا سيما بعدما أبرزت في بعض جوانبها زيادة في التأثرات السلبية للصراع، كما في حالات جنوب السودان ورواندا والعراق وأفغانستان وغيرها، بخلاف أن هذا الاقتراب يمثل

نوعا من "انسنة" عمليات التدخل في الصراعات، كي لا تنطوي على أضرار أعمق لضحايا الصراع، وخاصة في مراحل ما بعد الحرب الباردة ، إذن فمنطلق حساسية الصراعيمكن أن يشكل طريقة تفكير عامة عند النظر في اقترابات أخرى للتدخل في الصراعات، ومنها تحويل الصراع، أي تحويل علاقات المتنازعين في الصراع من سلبي إلى ايجابي (حنفي،ص68).

الفرع الثاني: تحليل الحالة الصراعية الليبية من منظور اقتراب حساسية الصراع والنظرية الو اقعية

تنطلق أهمية اقتراب حساسية الصراع و اتجاه المدرسة الواقعية في فهم الحالة الصراعية في ليبيا من جانبين رئيسيين:

أ/ الجانب الأول: تأثير مفهوم القوة على الأزمة الليبية، فمن الناحية السياسية، يتعلق تبرير القوة وإيديولوجية السيطرة والهيمنة الأمريكية من أجل قيادة عالم ما بعد الحرب، انطلاقا من المفاهيم النظرية التي تقدمها هذه المدرسة التي أعطت نظرية وموضوعا ومنهجا لتحليل العلاقات الدولية، وليتم توظيفها علميا من قبل النخبة السياسية لتبرير التوجهات الجديدة في سياسة أمريكا بشأن التحوّل من "سياسة العزلة القارية" إلى سياسة كونية تقوم على المشاركة في الشؤون العالمية، انطلاقا من مصالحهم وأهدافهم وتصوراتهم لبناء نظام دولي جديد بديل لنظام توازن القوى الذي كان سائدا (بن سلطان، ص 180).

ب/ الجانب الثاني: تداخل النظرة الواقعية مع اتجاه الصراع في ليبيا وحساسيته في عدة نقاط:

1- إن الصراع الليبي بعد سقوط معمر القذافي يشكل نمطا من الصراعات الممتدة، أي انه مدفوع بمعضلات ذات صبغة بنيوية مثل التهميش الاجتماعي و التنموي و السياسي، و معضلة ضعف الدولة و أجهزتها السياسية و الأمنية و القضائية، صراعات بين الانتماءات الأولية قبلية أو مناطقية أو دينية على السلطة و الثروة النفطية و الهوية.

2-إن طبيعة التشابك الجيوسياسي بين ليبيا و جوارها –سواء من جهة إفريقيا جنوب الصحراء أو شمال إفريقيا- جعل من غير الممكن فك الارتباطات الممتدة بين قضايا الصراع الليبي و الصراعات في المحيط الإقليمي.

3-شهدت الحالة الليبية زيادة لوزن العامل الدولي، خاصة مع تدخل قوات حلف شمال الأطلسي- الناتو- في عام 2011 لمساندة الاحتجاجات (حنفي، ص 68).

انطلق الاحتجاج الشعبي في شرق ليبيا ضد نظام معمر القذافي في 17فبراير 2011 متأثرا بالبيئة العربية التي شهدت قبلها ثورتين على حدود ليبيا، في تونس و مصر. ورغم أن الاحتجاج قاده نشطاء مدنيون، فان المواجهة المسلحة العنيفة لنظام القذافي عسكرت الاحتجاجات المدنية، إذ تشكلت معارضة مسلحة لاقت دعما من حلف شمال الأطلسي –الناتو-، استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الصادر في مارس 2011 بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط العاصمة-طرابلس- في أوت 2011، و مقتل العقيد القذافي في 20 أكتوبر 2011 (حنفي، ص69).

و قد دفع اتساع حجم المظاهرات و امتدادها إلى باقي المناطق السلطات الليبية إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط و الجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المدنيين، و في محاولة من الحكومة الليبية لامتصاص نقمة و غضب الجماهير، طرحت الحكومة في ليبيا مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني، إلا أن تلك المبادرة لم تحظ بالقبول من طرف الشعب الليبي.

و عليه، فقد تسارعت الأحداث بمشاهد دموية، ووتيرة عنف متصاعدة و لم يكن حدث اغتيال القذافي بتاريخ 20 أكتوبر 2011، و ما تلاه من سقوط و انهيار بقايا نظامه إلا نهاية للازمة الليبية، بل كان ذلك مجرد محطة في سياق تطور الأحداث الليبية التي اصطدم مسارها بواقع سياسي مثقل بمخلفات و تراكمات مجتمعية يغذيها الطابع القبلي للمجتمع الليبي (منصور لخضاري، 2016، ص156).

المبحث الثاني: : تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية بين المطالب والتداعيات الإقليمية والدولية

المطلب الأول: دو افع التدخل العسكري لحلف الأطلسي في ليبيا

أدى إستخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة إنسانية و إرتكاب إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما إضطر الكثير لمغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين مما شكل مبررا لتدخل المجتمع الدولي وحلف شمال الأطلسي.

الفرع الأول: تدخل المجتمع الدولي في حل الأزمة الليبية

وجد المجتمع الدولي نفسه ومن خلال منظمة الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن مضطرا لإتخاذ الإجراءات اللازمة وإنقاذ المدنيين الليبيين من مخلفات النزاع المسلح في ليبيا. حيث وجه الممثل الدائم لليبيا يوم 25 فبراير 2011 رسالة إلى مجلس الأمن طالبا فيها التحرك تجاه ما يجري من إنتهاكات وبإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية (لخضر رابحي، 2015،ص309). لقد أحال القرار 1970 الحالة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونصّ على:

- ✓ وقف إطلاق النار و الإنهاء التام للعنف و لجميع الهجمات على المدنيين و للإعتداءات في حقهم.
- ✓ إعطاء إذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية و بالتعاون مع الأمين العام، بإتخاذ التدابير اللازمة، مع استبعاد أي قوة إحتلال أجنبية أيا كان شكليا على أي جزء الأراضي الليبية.
- ✓ الحظر الجوي، حظر الأسلحة و تجميد الأصول.
- ✓ كما دعى القرار جميع الدول إلى التعاون والتنسيق فيما بينها مع الأمين العام للأمم المتحدة بتيسير ودعم الوكالات الإنسانية إلى ليبيا وتزويدها.

ويعد القرار رقم 1970 أول تفعيل لمسؤولية الحماية من جانب الأمم المتحدة بعد التنظير الذي عرفته المسألة. وأعاد القرار 1973التأكيد على الأهداف التي وردت في القرار 1970، مع إيلاء اهتمام أكبر لمفهوم "حماية المدنيين"في ديباجة القرار، زيادة

على ذلك، خصصت فقرة محددة في القرار لهذه المسألة وهي تأذن للحكومات باستخدام جميع الوسائل، بما في ذلك القوة، لحماية المدنيين في ليبيا. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن القرار يسند دورا رئيسيا لمنظمة إقليمية، هي جامعة الدول العربية، من أجل تنفيذ التدابير المتصلة بحماية السكان المدنيين وبشأن منطقة حظر الطيران (بورنو بومييه، 2011، ص05).

الفرع الثاني : دو افع ومبررات تدخل حلف شمال الأطلسي عسكريا في ليبيا

توجد مجموعة من الدوافع و الأسباب أو المبررات التي تبناها الحلف الأطلسي من اجل التدخل في ليبيا:

أ- دو افع تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا:

هناك مجموعة من التهديدات التي رأى فيها حلف الأطلسي أنها تهدد أمن و حياة الليبيين و هي:

1-فشل الدولة:

تمثل الدول الفاشلة الحلف الأطلسي وهي الرؤية التي وضعتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها، ووفقا لهذه الرؤية، "فإن تدخل الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا ولاحقا للانهيار والفشل، وهو ما تجسده الحالة الليبية.

ووفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها "أنه حتى بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا بحاجة إلي الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم، ومن ثم فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شأنه أن يفضي إلي حالة من الفوضى والاضطراب السياسي"، وهذا ما أعلنته القيادة الأميركية في أفريقيا مؤخرا أنها ستقيم شراكة مع الجيش الليبي ، وأن بناء أمن الحدود و الجيش الوطني سيتطلب مساعدة خارجية.

2- الهجرة غير الشرعية نحو القارة الأوروبية:

ليست قضية الهجرة غير الشرعية بالأمر الجديد، إلا أن التحولات السياسية التي تشهدها دول شمال إفريقيا أدت إلي تنامي مخاطرها، حيث نزح آلاف المهاجرين إلي

إيطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوربية الأخرى، مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف العمل باتفاقية "شنغن". فمخاوف الدول الأوروبية من المهاجرين غير الشرعيين أو حتى اللاجئين يكمن في تنامي مخاطر الإرهاب و التهريب، إضافة إلى النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلي نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين، كما ويعاني هؤلاء المهاجرون صعوبة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بالرغم من حصول أغلبيتهم علي الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني (جيسون دفيدسون، 2014، ص17).

3- تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي:

و ظهر ذلك بعد الشهادة التي أدلي بها الأدميرال "جيمس ستاريندس"، قائد قوات حلف الناتو، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي خلال شهر مارس 2011 وأكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية على احتمال وجود أو تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية ، بالإضافة إلى ما أشار إليه الرئيس التشادي إدريس ديبي من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يسهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا.

4- تهديدات أمن الطاقة:

تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا تصل إلى 42.4 مليار برميل بما يعني أن الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، و هذا انطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء علي صعيد الاحتياطيات أو الإنتاج.

ونستنتج مما سبق أن تهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختبار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت 110 دولار للبرميل إبان الأزمة، قد عدّ تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي ، مما استدعي تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة (تيسير إبراهيم قديح، 2013ص ص161-163).

ب – مبررات التدخل العسكري لحلف الأطلسي في ليبيا:

يرى الحلف الأطلسي أنّ الحالة الليبية توفرت فيها ثلاث شروط جعلت التدخل ممكنا بل وضروريا:

أولها: طلب داخلي من المعنيين أنفسهم، حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان نظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه.

ثانيا: وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين، وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية.

ثالثا: وجود مطالبة إقليمية بالتدخل، أي شرعنة إقليمية- عربية_ للتدخل في ليبيا(مها عبد الكريم زينل، 2020،ص 72).

إنّ من أهم معالم تحديث إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة هي مهمة إدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وجاء ذلك المفهوم في "ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة على حدة وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية ووفقا لهذا المفهوم فقد اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي، سوا ء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة من نظامه التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل". (قديح، ص173)

في سنة 2010ظهر المفهوم الاستراتيجي الثاني، انطلاقا من تطور الظروف الدولية اقتنع قادة الحلف بأن البيئة الأمنية لم تعد تقتصر فقط على أراضي دول الناتو، خصوصا مع اضطلاعه بمسؤوليات جديدة لتأمين إمدادات الطاقة في العالم و. من ثم تقرر إقحام قوات الناتو في عديد المهام الدولية خارج القارة الأوروبية كما حدث في أفغانستان والمهام التي أسندت لقوات الإيساف. استند الأعضاء القياديون في منطقة حلف شمال الأطلسي إلى قرار مجلس الأمن73-19 و الصادر في 17 مارس 2011 إعتبر مجلس الأمن أن الوضع في ليبيا يهدد الأمن السلم الدوليين.

وجاءت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بالوضع في ليبيا في سنة2009، وسنة 2016،و 2017 ، وبناء على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا في ليبيا ثم وليت المسؤولية لحلف الناتو، هذا الأخير لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس2011 أي بعد ما يقرب أو ما يزيد عن شهر من إندلاع الأزمة حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، و فرضت على ليبيا حظرا جويا. كما استند الحلف كذلك إلى قرار الجامعة العربية رقم7298 مارس 2011 و الذي يطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا. ومن ثم صاغ الحلف المبررات القانونية اللازمة (عبد الكريم اسماعيل، 2015، ص08).

المطلب الثاني: محطات التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا: قراءة في الأهداف والمسارات

لقد حظيت الأزمة الليبية باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي و المنظمات الدولية في كافة مراحلها، بداية من الاحتجاجات إلى التمرد ثم تحوّلها إلى صراع مسلح و الذي أدى في الأخير إلى المساس بالسلم و الأمن الإقليمي و حتى الدولي، وهو ما استدعى التدخل من طرف حلف شمال الأطلسي و ذلك بقرارات أممية و كانت لهذا الأخير أهداف و مسارات مرّ بها و التي يجب التوقف عندها.

الفرع الأول: أهدف تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

رغم أنّ قراري الجامعة العربية ومجلس الأمن أشارا بوضوح إلى تحمل مجلس الأمن مسؤولياته بخصوص فرض حظر طيران جوي لحماية المدنيين (حظر الطيران من أجل أهداف إنسانية)، إلا أنّ العمليات العسكرية تعدت ذلك إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية. كما استند الحلف إلى مبررات أخرى تتمثل في كون الدولة الليبية على وشك الانهيار ، وتعتبر منطقة رخوة للإرهاب تنطلق منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي منبع مهم للطاقة و ممر استراتيجي نحو دول الساحل الإفريقي، كل هذا دفع الحلف الأطلسي إلى القيام بمجموعة من الطلعات الجوية ابتداء من شهر مارس 2011 إلى غاية إلقاء القبض على العقيد القذافي ومقتله، بذلك أعلن عن انتهاء

العمليات العسكرية جميعا التي استهدفت الأعيان المدنية والثقافية وحتى المدنيين العزل، وكانت الأهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقيات جنيف مما ترتب عنه ازدياد تدهور الوضع الإنساني.

وبذلك تظل العوامل الاستراتيجية ذات أهمية في مخرجات سياسة التدخل الإنساني، وقد كشف التدخل الإنساني في ليبيا عن حقيقة الأبعاد الإستراتيجية الغربية لحلف الناتو وحلفائه التي تضع في حساباتها أهمية الاقتراب من منابع النفط إذ أنّ ليبيا تعد من أغنى الدول العربية بعد دول الخليج، وذلك بفضل حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تتمتع بها فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا لاحتوائها على مخزون نفطي يمثل 35 بالمائة من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط.

التدخل العسكري للناتو في ليبيا كان بمبادرة فرنسية- أوروبية مقابل تأخر أمريكي في المشاركة في البداية أراد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الانفراد بضربة استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجاله الحيوي لأسباب تاريخية وكذا سياسة و إستراتيجية، وبالتالي يمكن القول بأنّ التدخل في ليبيا لم يكن من أجل حقوق الإنسان والحريات وإنهاء الظلم الواقع على الشعب الليبي، و إنما من أجل مصالح فرنسية بريطانية للاستيلاء على النفط الليبي، وتدمير البلاد وبناها التحتية من أجل إعادة اعمارها من قبل الشركات الغربية حيث أعلن رئيس الوزراء الايطالي الذي كان مشاركاً رئيسيا في التدخل العسكري لحلف الناتو أنّ الطائرات تنطلق من قواعد بلاده لقصف طرابلس وسرت وبني الوليد وسبها (زينل، ص 71).

الفرع الثاني: مسارات و اتجاهات التدخل في ليبيا

لقد انخرط الحلف في التدخل في ليبيا منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره 1973، حيث سرعان ما أرسل بوارجه الحربية لترسو على مقربة من السواحل الليبية ليشرع يوم 23 مارس 2011 في تطبيق الحظر على الأسلحة على ليبيا، وفي اليوم التالي فرض الحلف منطقة حظر في المجال الجوي تطبيقا للقرار الأممي، وفي تطوّر لاحق دخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لمساعدة الثوار في إسقاط النظام السياسي الليبي(قديح، ص176).

يوضح الدبلوماسيون الفرنسيون دور بلدهم في الأزمة الليبية بأنه موجه " بمركز نفوذها التاريخي في القارة الإفريقية"، الأمر الذي يبدو أنه أدى دورا حاسما في قرار ساركوزي أن يوافق على اقتراح "برنار هنري ليفي" للاجتماع بالمجلس الوطني الانتقالي و الاعتراف به. باعتبار أن ليفي كان مستشارا لساركوزي.

و قد خلص مقال افتتاحي في " نيويورك تايمز" إلى أن ساركوزي وجد في ليبيا فرصة لاستعادة الهيبة الفرنسية في شمال إفريقيا، المنطقة التي اعتبرها فرنسا منذ أمر طويل مهمة لاقتصادها و أمنها (ديفيدسون، ص ص 18-19).

ووعد ساركوزي الرئيس الفرنسي الأسبق بإعداد خطة من أربعة نقاط من أجل إنهاء حكم القذافي وتشمل النقاط ما يلي:

- ✓ التشويش على الكتائب الليبية التابعة للقذافي.
- ✓ قصف ثكنة العزيزية التي كان يتحصن القذافي فيها.
- ✓ الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.
- ✓ الإعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا.

كما أنّ هناك دوافع جعلت من فرنسا تتحرك من أجل تقديم الدعم لحلف الناتو و هي:

1-تعاني فرنسا أزمة داخلية خانقة اقتصاديا و سياسيا، بسبب تدهور شعبية ساركوزي، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسية الخارجية، أي الخارج لإنقاذ الداخل.

2-تواطؤ فرنسا مع نظامي بن علي و مبارك في أخر حكمهما.

3-افتقار ساركوزي لمشروع يسوقه، بعد انتكاس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، و كذلك نشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محليا في تحسين وضعية الاقتصاد الفرنسي، و بالتالي جعل من الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية.

4- لفرنسا حسابات مع القذافي تريد تصفيتها خاصة فيما يتعلق برعاية الإرهاب و الحرب مع تشاد حول إقليم اوزو (تدخل فرنسا إلى جانب تشاد).

5-لم تف ليبيا بوعودها في بعض الصفقات، و التي جرى الاتفاق عليها خلال زيارة القذافي إلى فرنسا، و الذي أوقفها مع بداية الثورة.

6-معارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، و حشد القذافي للدول العربية ضد دعوى فصل عرب إفريقيا عن القارة الإفريقية، إضافة إلى دور القذافي في القارة الإفريقية و التي تقوّض من دور فرنسا، مما جعل منها منافس لفرنسا في إفريقيا.

ولم تتوان الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا في قيادة حملة الإدانة ضد القذافي، ودفع مجلس الأمن لإصدار قراره رقم2793 في استئناف الطلعات الجوية لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة فوق الأراضي الليبية، ولحماية المدنيين من هجمات كتائب القذافي وسلاحه الجوي.

وقد سبق ذلك إرسال مقاتلات وسفن حربية أمريكية ونشرها في البحر المتوسط وتعزيز المنطقة بقوات عسكرية تنتظر أوامر التدخل، فضلا عن وصول مستشارين عسكريين أمريكيين وبريطانيين لقيادة مهمة العمليات العسكرية للثوار والتخطيط لهم وإمدادهم بالمعلومات، وهذا ما أثر في إضعاف البنية العسكرية لنظام القذافي ولطرق إمداداته، وهو ما عجل في انهيار القدرات العسكرية لكتائب القذافي في الكثير من المدن الليبية وسمح للثوار بالسيطرة عليها.

وأكد الناتو حينها على ضرورة التقيد بنص القرار الأممي (عمليات جوية دون غزو بري)، وقبل تسلم الناتو مهمة القيادة العسكرية اتخذ أمينه العام موقفا واضحا من إشكالية أثيرت وهي تسليح الثوار، حيث أعلن "راسموسن" عن معارضته لهذه الفكرة قائلا: إنّ الحلف الأطلسي يتدخل "لحماية الشعب الليبي، وليس لتسليح الشعب"، وبحكم منصبه يعي معضلة التسليح وخاصة صعوبة مراقبة الأسلحة وجمعها واسترجاعها بعد انتهاء الصراع. وهذا يعني أيضا أنّ الناتو لا يريد التورط في "أفغانستان جديدة" خاصة وأنّ أزمته المالية خانقة، وأعضاؤه لا يفون بالتزاماتهم حيال العمليات الأطلسية، ويتعارض موقفه هذا مع موقف فرنسا التي لم تستبعد مناقشة هذه المسألة (تسليح الثوار) مع حلفائها، لكن الحسم فيها يتطلب العودة مجددا إلى مجلس الأمن مما يجعلها مستبعدة، وكان الخلاف داخل الحلف بين قطبين:

-**الأول:** معارضة تركية وألمانية لدور الحلف في الوقت الذي تستمر فيه العمليات العسكرية.

-**الثاني:** تقوده فرنسا التي تطالب بتسليم الحلف لقيادة العسكرية مع احتفاظ القوى الكبرى بالقيادة السياسية عبر مجموعة الاتصال، والهدف المقصود علنيا هو محاولة إشراك الدول غير الأعضاء في الناتو في الإدارة السياسية للأزمة، وتسليم القيادة العسكرية للناتو ينهي ميدانيا حالة التشرذم العملياتي أو تعدد العمليات (فرنسية، بريطانية، أميركية) في عملية واحدة، كما أنه يتطابق والتعامل الغربي مع أزمات سابقة حيث اتفق على قيادة عسكرية موحدة أميركية في العراق، وأطلسية في أفغانستان، وأطلسية ثم أوروبية في البلقان.

يعد مقتل العقيد معمر القذافي يوم 2011/10/20 نهاية لحكمه، بعد أن أسر مع وزير دفاعه وحراس شخصيين إثر إستهداف غارة للقوات الناتو ، وإستهداف قافلته المكونة من عدة سيارات، وقد تمكنت قوات المعارضة من القبض عليه، وقتله مع كل من" **أبو بكر يونس** "وزير دفاعه، وإبنه" **المعتصم** "ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام 22عاما.

وعليه أعلن المجلس الوطني الإنتقالي في 2011/10/23 ، من ساحة الكيش في بنغازي وسط إحتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي، وهذا ما يعني نهاية إنتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف معمر القذافي، ومما يمهد الطريق إلى تشكيل حكومة إنتقالية في ليبيا وقد حضر الإحتفال قادة وعسكريون من أعضاء المجلس الإنتقالي، كما جاء فيما بعد قرار مجلس الأمن رقم 2016 بتاريخ 27أكتوبر 2011م، الذي ينهي التدخل الدولي ويلغي القرار رقم 1973(رابحي، ص ص 316-317).

الفرع الثالث: تقييم عمليات حلف الناتو في حل الأزمة الليبية

يثير تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا إشكالات حقيقية بحيث:

- ✓ أن القرارين رقمي 1970و 1973فرضا حظرا جويا على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي، وتقديم

المساعدات الإنسانية العاجلة لكن مهمة الناتو تجاوزت ذلك من خلال قصف المواقع المدنية والمقرات التابعة للحكومة.

- ✓ لم يشر القرار رقم 1973 إلى الأطراف المتورطة بالعمليات في ليبيا.
- ✓ إن غياب الدقة أدى إلى إتلاف وتدمير العديد من الموارد العسكرية والعتاد في قصف خاطئ لمواقع لا تشكل أهدافا.
- ✓ محدودية الضربات التي نفذها الناتو والتي كانت غير حاسمة لأن قوات النظام تكيفت للحد من تأثير العمليات الجوية، وذلك باستعمال ناقلات عسكرية ومركبات يصعب تحديدها من قبل طائرات الاستطلاع، بالإضافة إلى إخفاء السلاح ونقله إلى ميادين القتال ليلا، كما عملت تلك القوات على الإختفاء في المناطق الحضرية، لتزيد من صعوبة القصف الجوي عند محاولة الناتو تجنب الأضرار العرضية في صفوف المدنيين.

لقد أعتبر النموذج الليبي الأمثل الذي يجب الإقتداء به في" **التدخل الإنساني** " وتطبيق مبدأ" **المسؤولية عن الحماية** "أثناء الأزمات الدولية الإنسانية. لكن التساؤل المطروح هو ما إذا كان حلف الناتو قد التزم بالتفويض الممنوح له في القرار رقم 73-19 الذي أجاز التدخل العسكري أم تعدّاه وتجاوز السلطات الممنوحة له؟.يعتقد بأنّ الناتو قد تجاوز ولاية القرار73-19 في ثلاث مواضيع:

- ✓ الأول قصف السكان و قتل المدنيين والمباني التي لا تشكل أهداف عسكرية.
- ✓ الثاني من خلال السعي وراء قتل معمر القذافي.
- ✓ الثالث من خلال توريد وتزويد الثوار بالسلاح وتواجد قوات أجنبية (رابحي، ص ص 318-319).

إنّ حلف الناتو قد تجاوز المهمة المنوطة له في حماية المدنين والعمل على حماية السلم والأمن الدوليين من خلال عدم احترام منع وحظر تزويد الأسلحة بجميع أنواعها إلى ليبيا، لأن القرار منع هذا التوريد لكل من النظام والثوار على حد سواء، وأيضا إلى عدم إرسال والتواجد الأجنبي فوق الأراضي الليبية تحت أي مبرر، وأيضا

قصور الهجمات الجوية وعدم دقتها والذي ترتب عليها ضحايا مدنين لا يعتبروا أهدافا عسكرية.

وعليه يتضح لنا أن تدخل حلف الناتو لم يحترم الأهداف المسطرة في القرارين 1171و 1173الصادرين عن مجلس الأمن واللذان ينصان على إعمال مبدأ "مسؤولية الحماية" أي حماية المدنين دون التكلم عن إسقاط النظام أو تواجد ممثلين عن حلف الناتو على الأراضي الليبية أو توريد الأسلحة لأي طرف من أطراف النزاع مما ينعكس سلبا على دولة ذات سيادة، لكن هذا دون غض الطرف وعدم تجاهل ما قام به معمر القذافي وقواته في حق المدنيين من أساليب التي ترتقي لأن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي يتكون على إثرها إعمال مبدأ "مسؤولية الحماية "(رابحي، ص ص 220-222).

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: المتطلبات الداخلية لإعادة بناء الدولة الليبية

هناك علاقة جدلية بين تطوّر النزاعات الداخلية وتفاقم عجز الدولة، وهو ما يؤدي إلى معضلة حقيقية بالنسبة للأطراف المتدخلة، ومن الواضح انه كلما تفاقم عجز الدولة إلا وتصاعدت وتيرة العنف داخلها، وبالنسبة للحالة الليبية فبعد انهيار النظام السياسي الليبي السابق تقف ليبيا أمام درجة من التعقيد بسبب تحديات عدة لا زالت تعترض طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ، فليبيا دفعت أثناء الأزمة أثمانا بشرية ومادية غالية جدا للوصول إلى مرحلة البدء في إعادة التكوين، الآلاف من القتلى والجرحى وانهيار شبه تام للمؤسسات التي لم تكن يوما تشبه مؤسسات الدول المتحضرة ، كل ذلك في غضون شهور عدة، وهذا الإحساس بفداحة الثمن، يعقبه الآن إحساس أكثر قسوة بأن النتائج لم تكن على مقاس الأمل، ولا على مقاس التضحيات، ولعل هذه الهجمات التي تقوم بها مليشيات الثوار على مراكز السلطة في الداخل، دليل أكيد على حجم الإحباط وعدم الرضا بل السخط والاحتجاج.

إضافة أن حجم وحدة وطول مدة العمليات العسكرية التي قام بها حلف الناتو في ليبيا قد أدّت إلى خسائر بشرية هائلة، في صفوف العسكريين والمدنيين في العديد

من المواقع التي استهدفها حلف الناتو كما لحق دمارا واسعا بمدن ليبيا بأكملها مثل سرت ومصراته.

إضافة إلى تكريس ساحة اجتماعية واسعة جدا سميت ببيئة الثورة، علاوة على عدم وجود المؤسسات الحزبية ذات البرامج الواضحة التي من المفترض أن تسهم في الحراك السياسي الهادف والواعي لمتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الليبي والحقيقة أن القرارين 1970 و 1973 بالرغم من استنادهما على مسؤولية الحماية التي يترتب عليها مسئولية إعادة البناء، والالتزام التام بالمساعدة في الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ضد محاولات التجزئة والانفصال ، وبناء سلام دائم، وقيام حكم رشيد، وتنمية مستدامة، وتوفير الشروط المسبقة لإرساء الأمن والاستقرار، وتأمين إعادة إدماج المتنازعين، أو حاملي السلاح في المجتمع، وكل هذا يتطلب تأمين التمويل اللازم لإعادة بناء ما تهدم، وبالتالي أمام ليبيا تحديات هامة أبرزها ما يلي:

1-بناء الدولة:

يشكل هذا تحديا كبيرا للمجلس الوطني خلال المرحلة الانتقالية لجهة إرساء مؤسسات سيادية كالجيش الوطني والأمن والوزارات المختلفة، إضافة إلى تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف التوجهات، وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، ويتمثل مستقبل قرار الدولة والنظام القادمين في ليبيا في ضوء حقيقة سياسية لا سبيل من تجاهلها ومفادها أن "حلف شمال الأطلسي" كان شريكا أساسيا "للمجلس الوطني الانتقالي" في انهيار النظام السياسي الليبي السابق.

إنّ المخاوف ازدادت في ليبيا الجديدة من تفكيك الدولة إلى كيانات مستقلة بعد إعلان زعماء ليبيين في مدينة برقة شرقي ليبيا اقليما اتحاديا فيدراليا يتمتع بحكم ذاتي، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبّر عن نفسها، وتارة أخرى احتجاجا على تحيز النظام الحاكم الجديد لجماعات دون أخرى وبرغم أن الموقعين على إعلان برقة أكدوا تمسكهم بوحدة الدولة ، إلا أنهم اعتمدوا دستور الاستقلال الصادر في 1951عندما كانت ليبيا مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي طرابلس

وبرقة وفزان ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي، وهو ما اعتبره البعض يطرح احتمالات لتحقق سيناريو التقسيم في ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي، وهذا ما حذرت منه الحقوقية عزة المقهور والتي ترى أن " مقاومة الديمقراطية تأجيج للجهوية على حساب اللحمة الوطنية بما قد تطرحه من مواجهة بين سلطات منتخبة وسلطة غير منتخبة".

إن ثمة علاقة تصاعدية بين التدخل الإنساني الدولي بأشكاله المختلفة، وزيادة نزعة المجتمعات إلي الاستقلال والخروج من أسر الدولة المركزية، وهي علاقة نجد لها شواهد في تجارب التدخلات الدولية في الصومال ويوغوسلافيا وكردستان والعراق ، وتنطلق تلك العلاقة من وجهين، أولهما أن المجتمعات الراغبة في الاستقلال تجد أنه ليس هنالك جدوى في البقاء في دولة مركزية تعرضت للتدخل الدولي، وفقدت شرعيته ، أما الوجه الآخر، فقد يحدث فيه تقاطع للمصالح مع التدخل الدولي الذي يجد تحقيق مصالحه في التفكيك.

وبناء الدولة وفق رؤية الأطراف المتدخلة يقتضي المساعدة الدولية للنخب الحاكمة على تثبيت دعائم الحكم الرشيد، وذلك بالتركيز على شكل الحكم لا على من يحكم.

2- ضعف البنى التقليدية للدولة الليبية ومتطلبات التحديث:

إن الدولة و المجتمع الليبي قد ورثا إرثا شموليا وثقافة سياسية تقليدية و خضوعية، فلم تشهد ليبيا الديمقراطية بسبب ممارسات النظام السياسي في عهد نظام القذافي الذي اتسم بالطبيعة الدكتاتورية.

ومن أهم المشكلات التي تواجه ليبيا ضعف البنى السياسية التي سوف تقوم (من الأحزاب والنقابات .....إلى الدولة الوطنية) أمام البنى الاجتماعية التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة و إعدام الحياة السياسية في ليبيا مع ما يتبعه ذلك من ظواهر الخلاف بين السلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية، وصعوبة وضع آليات توزيع الرموز الوطنية(المادية والمعنوية) على الفئات المجتمعية، فمن الضروري استيعاب التنوع القبلي داخل هياكل النظام في ليبيا من خلال مبدأ تكافؤ فرص التمثيل السياسي عبر الديمقراطية التوافقية. وبالإمكان تجاوز الأزمة من خلال بناء وحدة وطنية لا تغفل التنوع القبلي كمتغير أساسي في تشكل الواقع الاجتماعي

والسياسي لليبيا، على أن تتم العملية بصورة متدرجة من خلال هندسة اجتماعية وثقافية.

كما أن التسليم بالقبيلة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي لا ينبغي أن يكون مدعاة إلى المبالغة في الاستناد إليها كمرجعية تأسيسية للدولة الوطنية، لأنّ ذلك مدعاة إلى الانكفاء على الذات ، ولا ينبغي ذلك تسييس القبيلة، فذلك يدعو إلى تفتيت الدولة وانهيارها.

3- **التحدي الأمني:**

في ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا، حيث أن الكتائب الأمنية التابعة للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في نظام ليبيا السابق، فإن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي باتت تشكل مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام، يكتنف هذه الميليشيات وأعدادها الغموض حيث يقدرها البعض بمائة مجموعة، في حين يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم، يذكر بأن أكثر من 125.000 ليبي يحملون السلاح، وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر، و يتطلب إعادة بناء ليبيا التطرق لمصير هذه الميليشيات.

وفيما يبقى العامل الأمني يحتل حيزا مؤثرا في قدرة الحكومة الليبية الجديدة على تثبيت نفسها في ظل الواقع الجديد، ويتمثل التحدي الأمني في فوضى الجماعات المسلحة، فلا زالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيدا عن القيادة العسكرية المركزية التي تخضع للحكومة الليبية.

ومن المتطلبات الأساسية لعملية بناء الدولة الليبية الجديدة هي توفر حد أدنى من الاستقرار الأمني في الدولة التي أنهكتها الفوضى، والتأسيس للاستقرار العام، و تجريد المليشيات من سلاحها ودعم بناء قوات الأمن الوطني الليبي، و تشجيع المبادرة بانطلاقة سياسية جدية لإرساء دعائم الحكم الراشد والقضاء على تقاليد الحكم السائدة.

ولا بد أن يعطى لجميع الليبيين حق المشاركة في النظام الجديد بدون عزل سياسي أو تمييز سياسي واجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة لما في ذلك من أثر في استقرار الوضع الأمني.

إن تغيير النظام الليبي عن طريق التدخل الدولي الإنساني قد فتح طريقا مجهولا أمام ليبيا إنسانيا، سياسيا و أمنيا و اجتماعيا، وقد جاء مقتل السفير الأمريكي في ليبيا كريس ستيفنز خلال الهجوم على القنصلية في بنغازي ليكشف أكذوبة أن ليبيا مستقرة وحرة وتخطو بثبات نحو بناء الديمقراطية الحديثة.

وكلما ارتبط التدخل الدولي بجهود بناء الدولة كلما زادت فرص التعامل بكفاءة وفعالية مع البنى المجتمعية المنتجة للفوضى، مما يعني الاقتراب من تفكيكها و إحلال بنى جديدة منتجة لقيم الأمن والسلم، فالتدخل الناجع هو الذي يستهدف ترسيخ حل نهائي يجب أن يمر عبر بناء دولة قادرة على المحافظة على الاستقرار المجتمعي داخل حدودها.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

يمكن القول إن تسوية الملف الليبي ليست بالمسألة السهلة نظرا لتعدد أطراف الأزمة داخليا و خارجيا-إقليميا و دوليا-، و لتباين مصالح كل طرف و الرغبة في السيطرة على المقدرات الاقتصادية للدولة الليبية، و دخول المصالح الخاصة للدول-دول حلف شمال الأطلسي – المعنية بالشأن الليبي كمحرك أول لخياراتها مع تضارب مصالحها مع مصالح دول أخرى و ما تدعمه من أطراف، و أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين تعقيدات مصالح هذه الدول و المساعي الحقيقية للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي لإيجاد استقرار سياسي في ليبيا.

و عليه، تواجه ليبيا اليوم تحديات خارجية خاصة بعد فشل كل المؤتمرات الدولية –كاتفاق الصخيرات 2015 و اتفاق باريس مايو 2018 و مؤتمر باليرمو نوفمبر 2018 -، و بناء ا على هذا تتجسد التحديات في:

1-رغبة خليفة حفتر بالسيطرة العسكرية على البلاد، و الرفض الكلي العملي أو الرسمي للمسارات السياسية و الدبلوماسية.

2-تباين موقف دول الحلف الثورات المضادة الداعمة لحفتر عن المسار الامي، و رفضها أي وجود للإسلاميين في السلطة و رفض دخول ليبيا في عملية ديمقراطية حقيقية.

3-التباين بين روما و باريس بسبب التنافس على الثروات الليبية، و صراعهما على النفوذ بشكل عام بالداخل الليبي و تباين تحديات الأزمة الليبية لكليهما.

4-الانقسامات الدولية داخل أروقة مجلس الأمن بين الدول الكبرى حول الموقف من إدانة حفتر، و الذي شجعه على الزحف نحو العاصمة طرابلس.

5-مثيرات الصراع في المنطقة العربية بشكل عام، و التي تراوح بين المصلحي و السياسي في عوائد بيع السلاح و الراغبة في استخدامها كقوة لتشكيل نفوذ سياسي في أوساط الحكومات الغربية و شراء صمتها أو ولائها، هذا على الجانب المصلحي، أما الجانب السياسي فيتمثل في ضعف منظومة و آليات حل الأزمة داخل المنظمات الدولية بالمنطقة العربية نظرا لضعف أدوات التأثير التي تملكها(عبد الرحمان فهيم، 2019، ص ص 28-29).

الخاتمة:

بعد تتبع البحث للممارسات الدولية للتدخل الإنساني في ليبيا نجد أن كثيرا من الدول تمسكت بنظرية التدخل الإنساني لتضفي الشرعية على تدخلها في الدول الأخرى، ومن خلال تحليلنا لعملية التدخل الدولي الإنساني في ليبيا فإننا ندحض فكرة الأهداف الإنسانية للتدخل، فتجاوز حلف الناتو الأهداف الإنسانية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية التي كانت أكثر حضورا كدافع للسلوك الدولي للتدخل من خلال إنهاء حكم ونظام قائم والوصول إلى منطقة جيواستراتيجية، وهو ما يثبت أن المنظومة الغربية لا تستثني إمكانية اللجوء إلى آلية التدخل العسكري في حل المشاكل في المنطقة العربية، ويبقى احتمال التدخل ضد أي دولة واردا مجرد تعرض المصالح الغربية للخطر.

لعبت الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن على وجه الخصوص دورا كبيرا ومؤثرا في عملية التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، وسلوك المجلس يتسم بالانتقائية وازدواجية المعايير و سياسة الكيل بمكيالين في تطبيقاته لعمليات التدخل، فأحيانا نجده غير قادر على اتخاذ قرارات عادلة اتجاه الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في مناطق أخرى . ارتبط التدخل الدولي الإنساني في ليبيا بنزعات تفكيكية و حركات

انفصالية في شرق ليبيا(إقليم برقة) وجنوبها، مما قد يؤدي إلى تفكيك ليبيا إلى دويلات صغيرة.

و لم يرتبط التدخل الدولي في ليبيا بجهود بناء الدولة الليبية، فأي تدخل ناجع يجب أن يمر عبر بناء دولة موحدة قادرة على المحافظة على الاستقرار الأمني والمجتمعي، فالدولة الليبية غير قادرة على جمع السلاح، والسيطرة على الحالة الأمنية، وما زال الليبيون مقيدين أنفسهم بمبررات الصراع وغياب الرؤية والهدف.

قائمة المراجع

1- الكتب:

- بن سلطان عمار.(2009). مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية.الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع.
- حنفي علي خالد.(2015) . أبعاد و جهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط.القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية .
- زينل عبد الكريم مها.(2020) . تدخل حلف الناتو في ليبيا 2011"، في التوجهات الجديدة تجاه القارة الإفريقية، ط1. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية.
- شفيتس س. كريستوفر ، جيفري مارتيني.(2014). ليبيا بعد القذافي: عبر و تداعيات المستقبل. د ب ن: مؤسسة راند كوروبريشن.

2- رسالات الدكتوراه والماجستير:

- رابحي لخضر.(2015). التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و سيادة الدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر.
- فلوس ياسين.(2017). التدخل في ليبيا بين المشروعية و العدوان، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في تخصص قانون دولي و علاقات دولية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- قديح تيسير إبراهيم .(2013). التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

3- بحث منشور في دورية علمية:

- اسماعيل عبد الكريم ،(2015) ." التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، دفاتر السياسة و القانون، العدد 12.
- بومييه برونو ،(2011) ." استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني: حالة ليبيا و ما بعدها"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93، العدد889، المجلد 93.

- جيسون دافيدسون،(2014)." فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا: تحليل متكامل"، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد134.
- حنفي علي خالد ، (2014) ."جماعات العنف الليبية و الترانزيت الجهادي"، السياسة الدولية، العدد198،
- ميجيا بولا ،(2012). "ثورة ملعونة...ليبيا انتهت مظالم القذافي و بقيت سوء الإدارة"، المجلة، العدد الثامن.

4- بحث منشور في أعمال مؤتمر

- الأطرش أحمد علي، (2015)، "المشهد السياسي و الأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية". ورقة مقدمة في إطار ندوة في طرابلس حول الانقسام السياسي في ليبيا 2015/06/13، طرابلس:المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات.
- لخضاري منصور، (2016) ،"تعقيدات الأزمة الليبية-المالية و انعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل". ورقة مقدمة في أشغال الملتقى: مالي –ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟،2016/01/12، الجزائر: وزارة الدفاع الجزائرية، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية.
- لونيسي رابح ،(2016)، "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري و الحوار السياسي". ورقة مقدمة في أشغال الملتقى مالي –ليبيا: مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي آفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟"، 2016/01/12، الجزائر: وزارة الدفاع الجزائرية، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية.

5- مو اقع الانترنيت

- علي عبد اللطيف أحميدة،(2014)، غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل، التصفح يوم: 2019/12/12، على الموقع: http://archive2.libya-al-mostakbal.org
- سيدي أحمد ولد احمد سالم،(2015) ، تقرير حول ندوة: "الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات..تحديات في طريق المستقبل"،مركز الجزيرة للدراسات، الاطلاع بتاريخ: 2019/12/05، رابط المقال: https://studies.aljazeera.net.
- عبيد اميجن، (2014)، تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع : 2019/11/02على الرابط: https://studies.aljazeera.net.

6- تقارير:

- عبد الرحمن فهيم .(2019)، " الأزمة الليبية و مؤتمر باليرمو الدولي بايطاليا: الخلفية و الدلالات و التداعيات"، في قضايا و نظرات: تجدد الوعي بالعالم الإسلامي و التغيير الحضاري،، تقرير ربع سنوي، العدد14.